المحاضرة السابعة: أنواع الأقضية الإدارية المتخصصة

ستركز هذه المحاضرة على تقديم مقدمة عامة لأنواع الأقضية الإدارية المتخصصة و ذكر أنواعها على عجالة، ليتمم تفصيل كل نوع منها على حدة في المحاضرات اللاحقة.

سبقت الإشارة إلى أن الأقضية الإدارية المتخصصة بأنها جهات "قضائية" استثنائية، منحها المشرع سلطة الفصل النهائي في بعض النزاعات الخاصة تجسيدا لمبدأ التخصص و لذلك مزج العنصر القضائي في تشكيلتها و مكنها من بعض الإجراءات القضائية مع إخضاع أعمالها لرقابة مجلس الدولة عن طريق الطعن بالنقض لا بالإلغاء. إذن فهذه الأقضية هي جهات شبه قضائية تجمع بين كل من الجانب الإداري و الجانب القضائي معا، فهي من جهة تصدر قرارات إدارية تقبل الطعن فيها بالإلغاء و من جهة أخرى تمتاز قراراتها الصادرة في مجالات خاصة كالمجال التأديبي و الإنتخابي مثلا بالصفة النهائية و تكتسب طابعا قضائيا. كما أنها استثنائية متخصصة في مجال معين .

هنالك عدة أنواع للأقضية الإدارية المتخصصة و يمكن تجاوزا و إجمالا تقسيمها إلى تلك التي نص القانون صراحة عليها، و أخرى ضمنا.

أولا: الأقضية الإدارية المتخصصة حسب القانون

قد سبق البيان و الإيضاح أن المشرع الجزائري لم يشرع و ينص صراحة على الأقضية الإدارية المتخصصة، و أن عبارة "الجهات القضائية الإدارية **المتخصصة**" لم ترد قطعا في أي نص تشريعي كان.

غير أنه يقصد بالأقضية الإدارية المتخصصة عبر القانون تلك الجهات التي جاء في الدستور أو التشريع العادي أو قانونها الأساسي ما ينص صراحة على جواز الطعن في بعض القرارات الصادرة عنها و في حالات معينة بالطعن بالنقض أمام مجلس الدولة.

و نذكر من بين ذلك مجلس المحاسبة الذي و بالرجوع إلى الدستور الحالي نجد أن المادة **199** منه عرفته بأنه مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات و الأموال العمومية، مكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة و الجماعات المحلية و المرافق العمومية ، و أيضا رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

كما يعد المجلس الأعلى للقضاء نوعا من أنواع الأقضية الإدارية المتخصصة المنصوص عليها صراحة ، وقد عالجته كل من المواد **180 و 181 و 182** من الدستور.

ثانيا: الأقضية الإدارية المتخصصة ضمنا

يمكن القول بأنها تلك الجهات الخارجة عن هياكل القضاء الإداري والتي لم يصدر نص صريح بمنحها اختصاصات قضائية، و لكن يمكن إعتبارها جهات قضائية إدارية متخصصة بالنظر إلى طبيعة النزاعات الفاصلة فيها كالمنازعات الانتخابية و المنازعات التأديبية و المهنية.

و مثال ذلك المنظمات المهنية و كذلك اللجان الولائية و البلدية أو الوطنية الفاصلة في المنازعات الانتخابية.

لتبقى المحكمة الدستورية نوعا خاصا سيتم التعرض اليه على حدة.